

حاجة سورية اليومية من الدقيق ٥٢٠٠ طن مدير الحبوب لـ«الوطن»: لدينا كميات كافية من القمح لبدء الموسم منتصف ٢٠٢٤

الحكومة تدعم الطحين بـ٣٥ مليار ليرة يومياً



هناك غائم

أكد مدير عام المؤسسة السورية للحبوب سامي هليل في تصريح لـ«الوطن»، أنه تم تغطية حاجة الاستهلاك المحلي من القمح باستيراد عقود بكميات كافية بلغت ١.٤٠٠ مليون طن لسد الفجوة بين الإنتاج المحلي والحاجة الفعلية للاستهلاك، موضحاً أنه تم الانتهاء من عقود الاستيراد في الشهر التاسع من عام ٢٠٢٣ أي إنه لدينا كميات كافية لغاية الشهر السادس ٢٠٢٤ وهو بداية موسم الشراء.

وأشار هليل إلى أن هذه الكميات تصل إلى المرافئ تبعاً بمعدل وسطي بحدود ٣/٢ سفينة إلى الموانئ أسبوعياً وفق الأحوال الجوية التي تؤدي أحياناً إلى توقف التفريغ أو توقف الشحن بالمرافئ.

وأشار إلى أن الصعوبة هي أن الدفع يتم بالقطع الأجنبي موضحاً أن تكلفة طن الطحين يصل وسطياً إلى ٧.٥٠٠ ملايين ليرة سورية، على حين يتم تسليمه للمخابر بسعر ٧٠ ألف ليرة متضمناً نفقات الاستيراد وأجور النقل والطحين.

وأوضح مدير عام المؤسسة أن حاجة سورية يومياً من الدقيق للمخابز العامة والخاصة نحو ٥٢٠٠ طن كلفها ٣٩ مليار ليرة سورية، وبحسبة بسيطة فإن مقدار الدعم يومياً يصل تقريباً إلى ٣٥ مليار ليرة مادة الطحين فقط تأميك عن تأمين المازوت والكهرباء والخميرة وأكياس النايلون وغيرها.

ووجود صعوبات بالنقل قال: حالياً ليست هناك صعوبة بعد أن تم إجراء التسعيرة على أجور النقل وفق الشرائح كما يتم التعاون مع المؤسسة العامة للسكك الحديدية للنقل إلى دمشق- حماة - اللاذقية وطرطوس لتوفير أجور نقل إضافية إلى وجود أسطول نقل مع جهات القطاع العام لنقل الدقيق والقمح لافتاً إلى وجود تعاون العراقية والسورية الأردنية.

وأشار إلى أنه تم التشغيل التجريبي لصومعة طرطوس والرقيق لقرنها من مكان التفريغ.

ومن الجدير ذكره أن الحكومة كانت قد ناقشت مؤخراً ضمن اجتماع حكومي مصفراً برئاسة رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس ومشاركة وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية، والمالية، والزراعة والإصلاح الزراعي، والتجارة الداخلية وحماية المستهلك، والأمن العام لرئاسة مجلس الوزراء، كيفية إدارة سلسلة توريد وتأمين مادة القمح في ظل مخاطر ارتفاع الأسعار العالمية وعدم استقرارها، ولأسيا في أسواق المنتجات الغذائية وصعوبات النقل والتجارة العالمية.

كما استعرض الاجتماع مساحات القمح المزروعة، والكميات المتوقعة استجراها ومعارقتها مع كميات القمح المطلوبة لتلبية الاحتياج من مادة الخبز على مدار العام، وكيفية سد فجوة النقص الحاصلة.

وناقش المجتمعون أيضاً الأعباء المالية المرافقة لكل من

عملية إنتاج وتسويق القمح من جهة، وصناعة الخبز من جهة أخرى، مع الأخذ بالاعتبار العجوزات المالية الكبيرة بالخزينة العامة للدولة في توفير مادة الخبز، وضرورة معالجتها تدريجياً لضمان توفر هذه المادة الحيوية.

ولفت الاجتماع إلى أن الإنتاج المحلي هو المسار الأكثر أمناً لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير ما أمكن من مقومات الاكتفاء الذاتي.

وزير الزراعة حسان قطنا كان قد أكد أن المساحات المروية في فترة ما قبل الحرب كانت ١.٤ مليون هكتار ولكن تناقصت هذه المساحات إلى نحو ٥٩٣ ألف هكتار ضمن المناطق الآمنة، وأن الزراعة المستقرة هي الزراعة المروية لأنها تعطي مردوداً جيداً وإنتاجاً مضموناً وعائداً اقتصادياً ويمكن تقدير كميات إنتاج حقيقية من خلالها لتوفير احتياجات السكان من الغذاء واحتياجات الصناعة.

وأكد الوزير زراعة كل المساحات المخططة بمحصول القمح في المناطق الآمنة وتقديم احتياجاتها من المستلزمات حتى الآن.

وأشار الوزير إلى أن التوجه الحكومي اليوم هو كيفية إدارة سلسلة الإنتاج والتوريد لتأمين مادة القمح في ظل ارتفاع الأسعار العالمية وعدم استقرارها وصعوبات النقل، مؤكداً أن الخطوة القادمة هي تعزيز سعر القمح المسلم من الفلاحين بعد أن تم تحديد سعر تأسيري بـ٤٢٠٠ ليرة وفق تكاليف الإنتاج في وقت البدء بالزراعة، وسيتم رفع السعر إلى سعر مجز يحقق عائداً اقتصادياً للفلاحين لتشجيع تسليم كل الكميات المنتجة، داعياً الفلاحين لتلقي كل الخدمات للمحصول من سماء وري وعناية ومكافحة للحصول على أعلى مردود، موضحاً بأن الحكومة بدأت من الآن بوضع الآليات اللازمة لتنظيم التسويق وتسييد فمن المحصول بأسرع وقت ممكن.

المرفئية بحدود ١٠ آلاف طن الأمر الذي يؤدي إلى سرعة التفريغ لقرنها من مكان التفريغ.

ومن الجدير ذكره أن الحكومة كانت قد ناقشت مؤخراً ضمن اجتماع حكومي مصفراً برئاسة رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس ومشاركة وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية، والمالية، والزراعة والإصلاح الزراعي، والتجارة الداخلية وحماية المستهلك، والأمن العام لرئاسة مجلس الوزراء، كيفية إدارة سلسلة توريد وتأمين مادة القمح في ظل مخاطر ارتفاع الأسعار العالمية وعدم استقرارها، ولأسيا في أسواق المنتجات الغذائية وصعوبات النقل والتجارة العالمية.

كما استعرض الاجتماع مساحات القمح المزروعة، والكميات المتوقعة استجراها ومعارقتها مع كميات القمح المطلوبة لتلبية الاحتياج من مادة الخبز على مدار العام، وكيفية سد فجوة النقص الحاصلة.

وناقش المجتمعون أيضاً الأعباء المالية المرافقة لكل من



تراجع في إنشاء الشركات

مدير الشركات لـ«الوطن»: ٨٠٢ ألف شركة في سورية أكثر من نصفها شركات أفراد

محمد لـ«الوطن»: قطاع الأعمال السوري عاظم والعقل التجاري السوري لا يفضل الشراكة



جلنار العلي

كشف مدير مديرية الشركات في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك هيثم الحسين في تصريح لـ«الوطن»، أن عدد الشركات المحدودة المسؤولة التي تم منحها سجلات تجارية في عام ٢٠٢٣ وصل إلى ٣٦٤ شركة، في حين كان عددها ٤٦١ شركة في عام ٢٠٢٢، أي إن نسبة الانخفاض وصلت إلى نحو ٢١ بالمائة، كما وصل عدد الشركات ذات الشخص الواحد التي أسست في عام ٢٠٢٣ إلى ٨٤ شركة، مقارنة بـ٩١ شركة أسست في العام الذي سبقه، أي إن نسبة الانخفاض لم تتجاوز ٧.٦ بالمائة.

أما عن الشركات المساهمة المغفلة التي أسست بعام ٢٠٢٣، فقد وصل عددها إلى ١٠ شركات، حسب مدير الشركات، في حين أسس بالعام الذي سبقه ٢٥ شركة، أي إن نسبة الانخفاض وصلت إلى ٦٠ بالمائة.

وأوضح الحسين أن عدد شركات الأفراد التي تم شطب سجلاتها منذ عام ١٩٥٠ حتى نهاية عام ٢٠٢٣ وصل إلى أكثر من ١٠٧ آلاف شركة، في حين وصل عدد الشركات الأخرى التي ألغيت سجلاتها إلى ٢٠.٩ ألف شركة، موضحاً أن أسباب شطب سجلاتها مختلفة ولكن أكثرها تعود إلى عدم التزام أصحاب هذه الشركات بالعلم، أو لأن البعض من أصحاب هذه الشركات رغب بالاستفادة من الدعم الحكومي.

وكشف الحسين أن العدد التراكمي لشركات الأفراد وصل إلى ٤٨٧.٤٢٣ حتى نهاية عام ٢٠٢٣، وتتفوق محافظة السويداء بالمرتبة العاشرة بواقع ١٥.١ ألف شركة، فدير الزور ١٤.٤ ألف شركة، ثم الرقة ٨.١ ألف شركة، والقنيطرة ٢.٢ ألف شركة، لافتاً إلى أن عدد شركات الأفراد بالمدينة الصناعية في حماة وصل إلى ١٢٠ شركة، وفي الشيخ نجار ٣٢٨ شركة.

أما بالنسبة لباقي أصناف الشركات في القطاع الخاص، في ٢٤ ألف شركة في محافظة طرطوس، تلتها محافظة الحسكة بالمرتبة السابعة من حيث عدد شركات الأفراد

حيث وصل عددها إلى ٢٥.١٢٦ ألف شركة، ثم محافظة ادلب ١٨.٢ ألف شركة، فدراعا ١٦.٧ ألف شركة، تلتها محافظة السويداء بالمرتبة العاشرة بواقع ١٥.١ ألف شركة، فدير الزور ١٤.٤ ألف شركة، ثم الرقة ٨.١ ألف شركة، والقنيطرة ٢.٢ ألف شركة، لافتاً إلى أن عدد شركات الأفراد بالمدينة الصناعية في حماة وصل إلى ١٢٠ شركة، وفي الشيخ نجار ٣٢٨ شركة.

أما بالنسبة لباقي أصناف الشركات في القطاع الخاص، في ٢٤ ألف شركة في محافظة طرطوس، تلتها محافظة الحسكة بالمرتبة السابعة من حيث عدد شركات الأفراد

١٨٩ شركة حسبما صرح به مدير الشركات، ٨٨ شركة منها في دمشق، ٢٢ شركة في العاصمة الاقتصادية بحلب، و١٧ شركة في ريف دمشق.

يتضح من خلال الأرقام التي أدلى بها مدير الشركات، أن أكثر من نصف الشركات التي يبلغ عددها ٨٠١.٧٥٨ شركة هي شركات أفراد، فما مدلولات ذلك بالنسبة للاقتصاد السوري؟ وما أسبابه؟

الباحث الاقتصادي الدكتور علي محمد، رأى من خلال تصريحه لـ«الوطن» أن قطاع الأعمال السوري هو قطاع عاظم، أي إن عائلة معينة أسست شركة باسمها في المجال الذي تعمل به، وبذلك تغلب هذه السمة على عقلية قطاع إدارة الأعمال، وهذا لا يعني أن هذه الشركات ليست ناجحة بل على العكس تماماً يوجد الكثير من الشركات التي أنشئت ذاتها بالسوق سواء بالقطاع النسجي أم الغذائي، معيداً هذا التوجه إلى أن أغلب المجتمع السوري لا يرغب بالشراكة بشكل كبير، وأن العائلة التي تمتلك شركة ما تعتبرها إرثاً أبياً عن جد، لذلك لم تدخل الكثير من العائلات بشراكات وبقي عندها ملاءة مالية قوية وسعة حسنة بالسوق، علماً أن القانون لا يلزم أي شخص يرغب بتأسيس شركة بنوع معين.

وأعتبر محمد أن الأفضل للاقتصاد السوري إن تكون الشركات المساهمة هي الغالبة من حيث العدد، إذ يمكن لها أن ترحح أسهمها للتداول بالسوق المالي، وبذلك تتوسع مروحة المالكون في سورية، ويمكن للشخص الذي يمتلك بعض الأصول المخدرة أن يستثمر بهذه الشركات، وبالتالي فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى خدمة اقتصادية وتحويل الأموال المخدرة من أيدي الناس إلى أيدي الشركات، ما يزيد من ملاءتها المالية وعملها، وبذلك يزيد النمو الاقتصادي، معتبراً أن العقلية الاقتصادية السورية تحتاج إلى زمن تتحول، ولأسيا بعد الحرب التي تعرضت لها سورية، تأميك عن التأخر بكل ماله علاقة بالأسواق المالية.

تطبيق إلكتروني يكشف المركبات الأكثر تسبباً بالحوادث

محمد لـ«الوطن»: صورة تثبت تفاصيل الحادث لحظة وقوعه

عبد الهادي شباط



حمل إعلان هيئة الإشراف على التأمين عن نيتها إطلاق تطبيق إلكتروني خاص بحوادث السيارات المؤمن عليها، الكثير من التساؤلات عن سببه وتوقيتها والكلفة المترتبة عليها.

ويؤكد مدير عام هيئة الإشراف على التأمين رافع محمد أن صاحب المركبة المؤمن عليها والذي يرغب في الاشتراك وتفعيل هذا التطبيق لن يتحمل أي تكاليف إضافية عن قيمة عقد التأمين الأساسية وأن التطبيق يسمح بسيط أي حالات تجاوز أو سوء استخدام في عقود التأمين على المركبات كما يمكنه حجز قوائم خاصة بالسائقين الأكثر تسبباً بالحوادث، منوهاً إلى أن البيانات والمعلومات التي يوفرها التطبيق ستكون مفيدة لكل الجهات المعنية بالحوادث المرورية.

وأوضح مدير عام الهيئة أن مدة التنفيذ للتطبيق الإلكتروني الخاص بمطالبات المركبات سيكون بحدود ٦ أشهر بعد تأسيس قاعدة بيانات لدى الهيئة ووصولها مع شركات التأمين.

وأوضح أن الهيئة تعتبره ضرورة ملأكية لتطورات المحلّة والعالمية في هذا الإطار، وحلولة الاستفادة منها بجزئيات معينة أو تطبيقها وفق استساج معين مع ما هو متاح ومتوافر في السوق التأمينية المحلية، وأن الهيئة تسعى إلى تحقيق مقاربات في جميع مراحل العمل التأميني، بما يسهم في حدائة وجودة الخدمة التأمينية.

متابعة ملفه حول الحادث من وقت وقوع الحادث وحتى إغلاق الملف بشكل كامل ودقيق.

وعن المغاصد والنتائج التي ترغب بتحقيقها الهيئة من هذا التطبيق اعتبر محمد أن

أهمها قدرة التطبيق على تعزيز الثقافة التأمينية بين مختلف شرائح المجتمع، وتخفيف عبء إثبات الحادث على المؤمن له باستخدام أدوات ونظم برمجية سهلة وبعيدة عن التعقيد، وكذلك مراقبة الهيئة لتسوية ملف مطالبات المركبات من شركات التأمين وفق مهل زمنية معينة وبشكل فني وقانوني دقيق وضامن لحقوق جميع الأطراف بدءاً من المواطن المتضرر مادياً بجادث مركبته وصولاً إلى شركة التأمين.

ونوه مدير عام الهيئة إلى أن هذا التطبيق قاعدة بيانات مهمة جداً لكل المستويات، فيبسطة الحال سيطر المركبات الأكثر عرضة للحوادث أو الأكثر تسبباً بالحوادث، وكذلك المواقع الجغرافية والطرق وفق كثافة الحوادث قيمة وتكراراً، الأمر الذي سيفيد العمل التأميني والسلامة المرورية بشكل عام.

وأعتبر أن اعتماد وتنفيذ مثل هذا التطبيق الإلكتروني باتت ضرورة ملأكية ومواكبة التطورات المحلّة والعالمية في هذا الإطار، وحلولة الاستفادة منها بجزئيات معينة أو تطبيقها وفق استساج معين مع ما هو متاح ومتوافر في السوق التأمينية المحلية، وأن الهيئة تسعى إلى تحقيق مقاربات في جميع مراحل العمل التأميني، بما يسهم في حدائة وجودة الخدمة التأمينية.

الإلكترونية، موضحاً أن هذا التطبيق سيخدم حالما حوادث تأمين المركبات من حيث صور تثبت تفاصيل الحادث لحظة وقوعه، ومعلومات عديدة سيتم إرسالها إلى شركة التأمين المعنية بالحادث بشكل



رامن محفوظ

باعتبار أن نسبة كبيرة من أصحاب البرادات يقومون بتخزين البطاطا خلال فترة ذروة الإنتاج وهي الفترة الممتدة بين شهر تموز وشهر أيلول من أجل توفيرها وطرحها في السوق عند الحاجة، كما تم اقتراح تأمين مادة المازوت لكل مزارعي مادة البطاطا أسوة بالزراعات الأخرى.

بدوره أكد مصدر مسؤول ومعني بشأن الزراعي لـ«الوطن» أنه نتيجة الفضيانات والسبيل التي حصلت مؤخراً من منطقة عكار بمحافظة طرطوس تضرر محصول البطاطا لذلك من الممكن أن يكون هناك فجوة في الإنتاج قريباً وفي هذه الحالة لا بد من تغطية هذه الفجوة من خلال اللجوء لاستيراد المادة من الخارج من أجل تأمين حاجة المادة للسوق من المادة، لافتاً إلى أن نسبة الضرر التي أصابت محصول البطاطا كبيرة لكن ليس هناك إحصائية دقيقة.

وكان قد عقد في وزارة الزراعة اجتماع برئاسة وزير الزراعة محمد حسان قطنا وحضور ممثلين عن الاتحاد العام للفلاحين واتحاد غرف الزراعة والمعنيين في الوزارة لمناقشة واقع الإنتاج، والخطة الإنتاجية، واستيراد البذار، ومطالب الفلاحين، ودور شركات القطاع الخاص في تأمين البذار ومستلزمات الإنتاج.

وخلص الاجتماع إلى ورقة عمل تتضمن مجموعة من المقترحات لتتم مناقشتها في مجلس الوزراء واتخاذ ما يلزم من إجراءات لدعم المنتجين وتأمين مستلزمات الإنتاج وتوفير المادة في الأسواق.

وأوضح رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين أحمد هلال الخلف في تصريح خاص لـ«الوطن»، أنه خلال الفترة الممتدة من نهاية شهر آذار حتى بداية شهر أيار من كل عام ينقطع إنتاج مادة البطاطا وتصعب السوق المحلية بحاجة تأمين المادة خلال هذه الفترة.

وكشف أنه خلال الاجتماع الذي عقد مع وزير الزراعة مؤخراً تم تقديم مجموعة من المقترحات سيتم عرضها على اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء أبرزها الموافقة على استيراد ٣٥ ألف طن من مادة البطاطا من أجل استمرارية إنتاجها في الأسواق وتغطية النقص الحاصل في المادة خلال هذه الفترة.

ولفت إلى أنه مع بداية شهر أيار القادم سيبدا إنتاج العروة الربيعية للبطاطا ومن المقترض حينها أن يتم الانتهاء من استيراد آخر دفعة من البطاطا في حال موافقة اللجنة الاقتصادية على استيراد المادة كي لا يؤثر الاستيراد في الإنتاج المحلي للفلاح.

وأضاف: من ضمن الاقتراحات الأخرى التي سيتم عرضها على اللجنة الاقتصادية أن يحصل الفلاحون الذين يزرعون مادة البطاطا على خصمهم من الأسمدة هذا العام لأنهم لم يكونوا يحصلون على خصمهم من الأسمدة خلال الفترات الماضية، إضافة إلى اقتراح حصول أصحاب البرادات التي يتم تخزين مادة البطاطا فيها على تسعيرة مدعومة ومخفضة للكهرباء